بسم الله الرحمن الرحيم

دروس في علم الأصول

كتاب: الحلقة الثانية

خلاصة الدرس 61

الرد على الاستدلال بعدم حجيّة ظواهر القرآن

الوجه الأول:

الظهور ليس من المتشابه: اللفظ الظاهر لا يعتبر من المتشابه. لأن المعنى الظاهر له علاقة قوية ومتميزة باللفظ ولا يساويه معني آخر، وبالتالي فإن المتشابه يختص بما هو مجمل.

الوجه الثانى:

النهي في الآية ليس عن العمل بالمتشابه مطلقاً: الآية تذمّ من يلتقط المتشابهات ويفصلها عن المحكمات بغرض الفتنة، ولا تنهى عن العمل بالظواهر.

الوجه الثالث:

الآية ليست نصاً في الشمول لظاهر الكتاب: ظهور الآية لا يكفي لإثبات النهي عن العمل بالظواهر، حيث إن الظهور ذاته يخضع للنهي، ما يعني تناقض حجيّة الآية مع نفسها في الثنه هذا.

الدليل الثانى: الروايات الناحية عن الرجوع إلى ظواهر القرآن.

تصنيف الروايات إلي طوائف

الطائفة الأولى : الروايات التي تشير إلى غموض القرآن:

المضمون: تدلّ على أن القرآن مبهم وغامض، لا يمكن فهمه إلا من قِبل المعصومين، لإظهار حاجة الناس للحجّة.

الردّ عليها:

أولاً: ضعف سند هذه الروايات وكذب رواتها، وغالبهم من المنحرفين باطنيّاً، مما يجعل إسقاط ظواهر الكتاب عن الحجيّة أمراً مشكوكاً فيه.

ثانياً: مخالفتها للقرآن الذى يُصرّح بأنه تبيان لكل شيء وهدىً وبلاغ، وأخبار الآحاد المخالفة للكتاب ليست حجّة.

الطائفة الثانية: الروايات التى تنهى عن الاستقلال فى فهم القرآن:

المضمون: تحظر الفهم المستقل للقرآن دون الرجوع إلى المعصومين.

التوضيح : لا تنفي العمل بظاهر القرآن بعد از مراجعة كلمات الأئمة وعدم العثور على قرينة معارضة، لأن هذا لا يعدّ استقلالاً عن الحجّة.